

وحدة الاتصال والإعلام في الإسكوا
قصاصات صحافية
Press Clippings
(25 نيسان/أبريل 2018)

VARIOUS/مختلف

الكويت تحتضن اليوم أعمال الجمعية العامة للمنظمة العربية للتنمية الصناعية

- الوطن الكويتية: الكويت تحتضن اليوم أعمال الجمعية العامة للمنظمة العربية للتنمية الصناعية
- شبكة باريس نيوز: الكويت - الكويت تحتضن أعمال الجمعية العامة للمنظمة العربية للتنمية الصناعية
- **KUNA: AIDEMO aims at comprehensive Arab economic integration**
- **InfoMédiaire : Enquêtes statistiques : L'ONU sollicite le Maroc pour les pays arabes**
- **Medias24 : Statistiques: Le ministère de l'Industrie demande l'assistance du HCP**
- **Perspectives Mediterranee :HCP et la guerre des chiffres: l'Industrie veut affiner son approche**
- **عيون الخليج: الكويت تحتضن اليوم أعمال الجمعية العامة للمنظمة العربية للتنمية الصناعية**

أخبار أخرى:

- **Relief Web: Overview of Non-contributory Social Protection Programmes in the Middle East and North Africa (MENA) Region Through a Child and Equity Lens**

الكويت تحتضن اليوم أعمال الجمعية العامة للمنظمة العربية للتنمية الصناعية

الوطن الكويتية:

الكويت تحتضن اليوم أعمال الجمعية العامة للمنظمة العربية للتنمية الصناعية

2018/04/24

(كونا) - تحتضن دولة الكويت بدءاً من اليوم الثلاثاء وحتى يوم الخميس المقبل أعمال الدورة الـ 25 للجمعية العامة للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين بمشاركة وزراء ومسؤولي الصناعة والمعادن في الدول العربية وممثلي هيئات إقليمية ودولية معنية.

وقال مدير عام المنظمة المهندس عادل الصقر لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) اليوم الثلاثاء إن استضافة الكويت لأعمال الجمعية العامة للمنظمة يأتي انطلاقاً من حرص القيادة السياسية وعلى رأسها سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح على دعم العمل العربي المشترك من خلال مؤسساته المختلفة ومنها المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين. وأكد الصقر أهمية هذه الدورة لانعقادها في ظل تطورات إقليمية ودولية " تتطلب تضافر الجهود بين البلدان العربية للعمل كمجموعة متناسقة وموحدة لبناء اقتصاد عربي قوي وقادر على مواجهة التحديات".

وقال ان هذه الدورة تعد مناسبة لطرح وتدارس الامكانيات والسبل التي من شأنها تعزيز مسيرة التنمية الصناعية العربية كما انها محطة للتقييم ووضع التوجهات المستقبلية لاستراتيجيات التنمية وتطوير القطاعات المرتبطة بالصناعة. وشدد على أهمية قطاع الصناعة في تعزيز مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية وتحقيق التنمية المستدامة والشاملة وذلك نظرا لارتباط هذا القطاع بعلاقات تشابكية مع بقية القطاعات في المجتمع مما يسهم في تحقيق القيمة المضافة للثروات الطبيعية العربية.

وقال الصقر في هذا الاطار ان برنامج العمل المقبل سيركز على تشجيع الابتكار والبحث العلمي ورفع جودة المنتج العربي. وأشار الى ان سيتم خلال اعمال الدورة استعراض إنجازات المنظمة بين دورتي المجلس التنفيذي خلال العامين الماضيين وبرنامج عملها وميزانيتها لعامي 2019-2020 إضافة إلى انتخاب مدير عام للمنظمة معرباً عن استعداده لمواصلة إدارة المنظمة لاستكمال مشاريع النهوض بمسيرة التنمية الصناعية العربية.

وقال ان المنظمة التي تتخذ من الرباط مقراً لها قطعت أشواطاً مهمة على مسار إعداد متطلبات النهوض بالصناعة العربية معرباً عن التطلع للمزيد من أجل النهوض بالاقتصاد العربي وتجسيد التكامل الاقتصادي بين الدول العربي وتعزيز تنافسية المنتجات العربية في الأسواق.

وتقوم المنظمة بدور مهم في مجال العمل العربي المشترك الهادف إلى النهوض بفرص الاستثمار لاسيما في قطاعات الصناعة والتعدين والتقييس بالوطن العربي بما يؤدي إلى تنمية وتطوير هذه القطاعات والارتقاء بمستوى جودتها وزيادة إنتاجيتها عبر تشجيع صناعات عربية مبنية على الابداع والابتكار والمعرفة والتكنولوجيا لتعزيز جاذبيتها وانفتاحها أمام المستثمرين وجعلها مشتملاً لإنتاج فرص العمل لليد العاملة الوطنية في الدول العربية والمساهمة في تحقيق الرفاهية.

وتسعى في سبيل تحقيق أهدافها الى التعاون والتنسيق بين الوزارات والهيئات والمنظمات المعنية في الدول العربية والعمل كمجموعة متناسقة ومتكاملة لبناء كيان اقتصادي عربي قوي وقادر على مواجهة التحديات على المستوى الدولي.

كما تسعى الى التعاون مع منظمات اقليمية ودولية كمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا) ومؤسسة التنمية السويدية (سييدا) والمنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) إضافة إلى مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

وحققت المنظمة منذ تأسيسها في عام 1988 بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية إنجازات مهمة في مسار الأهداف المرسومة لها.

وتولي دولة الكويت أهمية كبيرة لدعم العمل العربي المشترك من خلال مؤسساته المختلفة ومنها هذه المنظمة وقدمت مبادرات لافتة من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي أهمها مبادرة حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ

صباح الأحمد الجابر الصباح في القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية التي استضافتها دولة الكويت عام 2009 بإنشاء صندوق لدعم وتمويل المشاريع التنموية الصغرى والمتوسطة برأسمال قدره مليار دولار ساهمت فيه دولة الكويت بمبلغ 500 مليون دولار للارتقاء بمستوى معيشة المواطن العربي وتعزيز مستوى التنمية المستدامة بالدول العربية. ومن الانجازات التي حققتها المنظمة على سبيل المثال اعداد وتنفيذ الاستراتيجية العربية للتقييس والجودة (2014 - 2018) واعتماد وتبني 1401 مواصفة قياسية خلال نفس الفترة تمهيدا للخطوة الأهم على مستوى تعزيز التكامل الاقتصادي العربي وتتمثل في حصول الجهاز العربي للاعتماد الذي تم إنشاؤه من قبل المنظمة على الاعتراف الدولي من قبل المنظمة الدولية لاعتماد المختبرات (ILAC) والمنتدى الدولي للاعتماد (IAF) عام 2017. كما نفذت المنظمة العديد من المؤتمرات والملتقيات والفعاليات العربية التي ساهمت في تهيئة المتطلبات الأساسية لتعزيز التكامل الاقتصادي العربي والنهوض بالقطاعات المعنية لتلبية متطلبات الدول العربية وتحقيق التنمية المستدامة. وتعتبر الجمعية العامة (المجلس الوزاري) أعلى سلطة في المنظمة والتمثيل فيها يكون على مستوى وزراء الصناعة وتكون من جميع الدول الأعضاء فيما يتألف المجلس التنفيذي - هو بمثابة مجلس إدارة للمنظمة - من 11 عضوا ينتخبون من بين الدول الأعضاء.

شبكة باريس نيوز: الكويت - الكويت تحتضن أعمال الجمعية العامة للمنظمة العربية للتنمية الصناعية

تحتضن الكويت بدءاً من أمس الثلاثاء وحتى يوم الخميس المقبل أعمال الدورة الـ25 للجمعية العامة للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين بمشاركة وزراء ومسؤولي الصناعة والمعادن في الدول العربية وممثلي هيئات إقليمية ودولية معنية.

وقال مدير عام المنظمة م. عادل الصقر لـ«كونا» أمس الثلاثاء إن استضافة الكويت لأعمال الجمعية العامة للمنظمة يأتي انطلاقاً من حرص القيادة السياسية وعلى رأسها صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد على دعم العمل العربي المشترك من خلال مؤسساته المختلفة ومنها المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين.

وأكد الصقر أهمية هذه الدورة لانعقادها في ظل تطورات إقليمية ودولية «تتطلب تضافر الجهود بين البلدان العربية للعمل كمجموعة متناسقة وموحدة لبناء اقتصاد عربي قوي وقادر على مواجهة التحديات.»

وقال إن هذه الدورة تعد مناسبة لطرح وتدارس الامكانيات والسبل التي من شأنها تعزيز مسيرة التنمية الصناعية العربية كما أنها محطة للتقييم ووضع التوجهات المستقبلية لاستراتيجيات التنمية وتطوير القطاعات المرتبطة بالصناعة.

وشدد على أهمية قطاع الصناعة في تعزيز مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية وتحقيق التنمية المستدامة والشاملة وذلك نظراً لارتباط هذا القطاع بعلاقات تشابكية مع بقية القطاعات في المجتمع مما يسهم في تحقيق القيمة المضافة للثروات الطبيعية العربية.

وقال الصقر في هذا الإطار إن برنامج العمل المقبل سيركز على تشجيع الابتكار والبحث العلمي ورفع جودة المنتج العربي.

وأشار إلى أنه سيتم خلال أعمال الدورة استعراض إنجازات المنظمة بين دورتي المجلس التنفيذي خلال العامين الماضيين وبرنامج عملها وميزانيتها لعامي 2019-2020 إضافة إلى انتخاب مدير عام للمنظمة، معرباً عن استعداده لمواصلة إدارة المنظمة لاستكمال مشاريع النهوض بمسيرة التنمية الصناعية العربية.

وقال إن المنظمة التي تتخذ من الرباط مقراً لها قطعت أشواطاً مهمة على مسار إعداد متطلبات النهوض بالصناعة العربية معرباً عن التطلع للمزيد من أجل النهوض بالاقتصاد العربي وتجسيد التكامل الاقتصادي بين الدول العربية وتعزيز تنافسية المنتجات العربية في الأسواق.

وتقوم المنظمة بدور مهم في مجال العمل العربي المشترك الهادف إلى النهوض بفرص الاستثمار لاسيما في قطاعات الصناعة والتعدين والتقييس بالوطن العربي بما يؤدي إلى تنمية وتطوير هذه القطاعات والارتقاء بمستوى جودتها وزيادة إنتاجيتها عبر تشجيع صناعات عربية مبنية على الابداع والابتكار والمعرفة والتكنولوجيا لتعزيز جاذبيتها وافتتاحها أمام المستثمرين وجعلها مشتملاً لإنتاج فرص العمل لليد العاملة الوطنية في الدول العربية والمساهمة في تحقيق الرفاهية.

وتسعى في سبيل تحقيق أهدافها إلى التعاون والتنسيق بين الوزارات والهيئات والمنظمات المعنية في الدول العربية والعمل كمجموعة متناسقة ومتكاملة لبناء كيان اقتصادي عربي قوي وقادر على مواجهة التحديات على المستوى الدولي.

كما تسعى إلى التعاون مع منظمات اقليمية ودولية كمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) ولجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا) ومؤسسة التنمية السويدية (سيدا) والمنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) إضافة إلى مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

وحققت المنظمة منذ تأسيسها في عام 1988 بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية انجازات مهمة في مسار الأهداف المرسومة لها.

وتولي الكويت أهمية كبيرة لدعم العمل العربي المشترك من خلال مؤسساته المختلفة ومنها هذه المنظمة وقدمت مبادرات لافتة من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي أهمها مبادرة حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح في القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية التي استضافتها الكويت عام 2009 بإنشاء صندوق لدعم وتمويل المشاريع التنموية الصغرى والمتوسطة برأسمال قدره مليار "ورقة الدولار" ساهمت فيه الكويت بمبلغ 500 مليون "ورقة الدولار" للارتقاء بمستوى معيشة المواطن العربي وتعزيز مستوى التنمية المستدامة بالدول العربية.

ومن الانجازات التي حققتها المنظمة على سبيل المثال اعداد وتنفيذ الاستراتيجية العربية للتقييس والجودة (2014 - 2018) واعتماد وتبني 1401 مواصفة قياسية خلال نفس الفترة تمهيدا للخطوة الأهم على مستوى تعزيز التكامل الاقتصادي العربي وتتمثل في حصول الجهاز العربي للاعتماد الذي تم إنشاؤه من قبل المنظمة على الاعتراف الدولي من قبل المنظمة الدولية لاعتماد المختبرات (ILAC) والمنتدى الدولي للاعتماد (IAF) عام 2017.

كما نفذت المنظمة العديد من المؤتمرات والملتقيات والفعاليات العربية التي ساهمت في تهيئة المتطلبات الأساسية لتعزيز التكامل الاقتصادي العربي والنهوض بالقطاعات المعنية لتلبية متطلبات الدول العربية وتحقيق التنمية المستدامة.

وتعتبر الجمعية العامة (المجلس الوزاري) أعلى سلطة في المنظمة والتمثيل فيها يكون على مستوى وزراء الصناعة وتكون من جميع الدول الأعضاء فيما يتألف المجلس التنفيذي - هو بمنزلة مجلس إدارة للمنظمة - من 11 عضوا ينتخبون من بين الدول الأعضاء.

KUNA:

[AIDEMO aims at comprehensive Arab economic integration](#)

24/04/2018

RABAT, April 24 (KUNA) -- The State of Kuwait will host the 25th Arab Industrial Development and Mining Organization (AIDMO) General Assembly, due to kick off later on Tuesday.

The Kuwait meeting, due to proceed until April 26, aims at further bolstering AIDEMO major role in developing Arab economies through investment and industry.

The organization, established back in 1988 and operates under the supervision of the Arab League, aims at achieving quality and productivity in the industrial and mining sectors and encourages creativity, innovation, and knowledge seeking. It calls for enhancing technology to attract investments, which will in return will create more job opportunities.

In order to achieve the desired objectives, AIDEMO works in coordination with Arab ministries, governmental bodies, and similar-minded organizations concerned with meeting the challenges and development of the industrial sector on both regional and international levels.

AIDEMO cooperates also with the United Nations Industrial Development Organization (UNIDO), the United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), the Swedish Development Corporation (Sida), Arab Organization for Science, Education and Culture (ISESCO), and the Islamic Development Bank.

During the period 2014-2018, the organization managed to achieve significant success, during the leadership of Kuwaiti engineer Adel Al-Saqer.

The State of Kuwait contributed financially and technically to the Organization within the framework of its commitment to the principle of supporting joint Arab action in all fields.

Kuwait made remarkable initiatives to promote economic and social development in the Arab world.

The most important was the initiative of His Highness the Amir Sheikh Sabah Al-Ahmad Al-Jaber Al-Sabah at the Arab economic and social summit held in Kuwait in 2009 which resulted in the establishment of a fund to support and finance small and medium-sized projects with a capital of USD 500 million to improve the living conditions of Arab citizens.

The Organization has carried out the implementation of the Arab Strategy for quality measurement and promotion of Arab Economic Integration, which was awarded by several international bodies such as the International Laboratory Accreditation Organization and the International Accreditation Forum.

It organized many conferences, forums, and economic activities to contribute in creating the basic requirements for the economic integration and sustainable development in the Arab countries.

InfoMédiaire :

[Enquêtes statistiques : L'ONU sollicite le Maroc pour les pays arabes](#)

24 avril 2018

Infomédiaire Maroc – Le Haut-commissariat au plan (HCP) a reçu récemment une délégation d'experts de la Commission Economique et Sociale des Nations Unies pour l'Asie Occidentale (ESCWA).

Lors de cette rencontre, les experts du HCP ont présenté les travaux du HCP relatifs à la comptabilité nationale, aux enquêtes auprès des entreprises, aux indices statistiques et à l'usage de la nomenclature des activités.

A noter que, au terme de cette réunion, la délégation onusienne a exprimé le souhait de voir le HCP apporter son appui technique aux pays arabes notamment dans les domaines des enquêtes statistiques et de la comptabilité nationale, et ce dans le cadre de ses activités statistiques dans la région.

Medias24 :

Statistiques: Le ministère de l'Industrie demande l'assistance du HCP

Mardi 24 avril 2018

Sur recommandation de la Commission économique et sociale des Nations unies pour l'Asie occidentale (Escwa), le Haut-Commissariat au plan (HCP) a été sollicité par le ministère de l'Industrie, de l'Investissement, du Commerce et de l'Economie numérique pour la réalisation de ses enquêtes statistiques.

Dans un communiqué publié ce mardi 24 avril, le HCP indique avoir reçu, le 18 avril, une délégation de l'Escwa, qui l'a également sollicité pour apporter son appui technique aux pays arabes, notamment dans les domaines des enquêtes statistiques et de la comptabilité nationale, et ce dans le cadre de ses activités statistiques dans la région.

Lors de cette rencontre à laquelle ont également pris part des représentants du ministère, les experts du HCP ont présenté les travaux du Haut-Commissariat relatifs à la comptabilité nationale, aux enquêtes auprès des entreprises, aux indices statistiques et à l'usage de la nomenclature des activités, ajoute la même source.

Selon le communiqué, le HCP et l'Escwa ont convenu de renforcer leur collaboration, en particulier dans les domaines du compte de l'environnement, de l'usage coordonné de la nomenclature des activités et de l'approche de l'économie non observée, sur la base des tableaux ressources-emplois, établis par la comptabilité nationale de notre pays.

Le 28 mars dernier, le HCP a organisé une rencontre autour de l'Enquête nationale sur l'emploi, en réponse à la dernière sortie du ministre de l'Industrie, Moulay Hafid Elalamy, sur le même sujet.

MHE avait dévoilé des chiffres largement différents de ceux avancés par l'institution d'Ahmed Lahlimi.

Perspectives Mediterranee :

HCP et la guerre des chiffres: l'Industrie veut affiner son approche

Avr 24, 2018

Sollicité par le ministère de l'Industrie, de l'investissement, du commerce et de l'économie numérique (MIICEN), sur recommandation de la Commission Economique et Sociale des Nations Unies pour l'Asie Occidentale (ESCWA), le Haut-Commissariat au Plan (HCP) a reçu le 18 avril 2018 une délégation d'experts de cette institution onusienne, et ce en appui à l'assistance technique qu'elle apporte au département de statistique du MIICEN pour la réalisation de ses enquêtes statistiques. Lors de cette rencontre à laquelle ont également pris part des représentants du MIICEN, les experts du HCP ont présenté les travaux relatifs à la comptabilité nationale, aux enquêtes auprès des entreprises, aux indices statistiques et à l'usage de la nomenclature des activités que réalise l'institution. A l'issue de cette réunion, le HCP et l'ESCWA se sont félicités de leur traditionnelle coopération et ont convenus de la renforcer, en particulier dans les domaines du compte de l'environnement, de l'usage coordonné de la nomenclature des activités et de l'approche de l'économie non observée sur la base des tableaux ressources emplois établis par la comptabilité nationale du pays. Au terme de cette réunion, la délégation onusienne a exprimé le souhait de voir le HCP apporter son appui technique aux pays arabes notamment dans les domaines des enquêtes statistiques et de la comptabilité nationale, et ce dans le cadre de ses activités statistiques dans la région.

كونا) - تحتضن دولة الكويت بدءا من اليوم الثلاثاء وحتى يوم الخميس المقبل أعمال الدورة الـ25 للجمعية العامة للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين بمشاركة وزراء ومسؤولي الصناعة والمعادن في الدول العربية وممثلي هيئات إقليمية ودولية معنية.

وقال مدير عام المنظمة المهندس عادل الصقر لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) اليوم الثلاثاء إن استضافة الكويت لأعمال الجمعية العامة للمنظمة يأتي انطلاقا من حرص القيادة السياسية وعلى رأسها سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح على دعم العمل العربي المشترك من خلال مؤسساته المختلفة ومنها المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين.

واكد الصقر اهمية هذه الدورة لانعقادها في ظل تطورات إقليمية ودولية " تتطلب تضافر الجهود بين البلدان العربية للعمل كمجموعة متناسقة وموحدة لبناء اقتصاد عربي قوي وقادر على مواجهة التحديات".

وقال ان هذه الدورة تعد مناسبة لطرح وتدارس الامكانيات والسبل التي من شأنها تعزيز مسيرة التنمية الصناعية العربية كما انها محطة للتقييم ووضع التوجهات المستقبلية لاستراتيجيات التنمية وتطوير القطاعات المرتبطة بالصناعة.

وشدد على أهمية قطاع الصناعة في تعزيز مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية وتحقيق التنمية المستدامة والشاملة وذلك نظرا لارتباط هذا القطاع بعلاقات تشابكية مع بقية القطاعات في المجتمع مما يسهم في تحقيق القيمة المضافة للثروات الطبيعية العربية.

وقال الصقر في هذا الاطار ان برنامج العمل المقبل سيركز على تشجيع الابتكار والبحث العلمي ورفع جودة المنتج العربي.

واشار الى ان سيتم خلال اعمال الدورة استعراض إنجازات المنظمة بين دورتي المجلس التنفيذي خلال العامين الماضيين وبرنامج عملها وميزانيتها لعامي 2019-2020 إضافة إلى انتخاب مدير عام للمنظمة معربا عن استعداده لمواصلة إدارة المنظمة لاستكمال مشاريع النهوض بمسيرة التنمية الصناعية العربية.

وقال ان المنظمة التي تتخذ من الرباط مقرا لها قطعت أشواطاً مهمة على مسار إعداد متطلبات النهوض بالصناعة العربية معربا عن التطلع للمزيد من أجل النهوض بالاقتصاد العربي وتجسيد التكامل الاقتصادي بين الدول العربي وتعزيز تنافسية المنتجات العربية في الأسواق

Relief Web:

[Overview of Non-contributory Social Protection Programmes in the Middle East and North Africa \(MENA\) Region Through a Child and Equity Lens](#)

24 Apr 2018

Through the definition of the targets of the Sustainable Development Goals (SDGs), countries have acknowledged the importance of social protection for poverty reduction. Namely, target 1.3 of SDG 1, “End poverty in all its forms everywhere”, calls for the implementation of nationally appropriate social protection systems and measures for all to achieve substantial coverage of poor and vulnerable populations, including children, by 2030. By including child-specific indicators and targets, SDG 1 urges countries to place children at the centre of poverty reduction efforts and reinforces the need to assess the child-sensitivity of policies, incentivising countries to produce child-disaggregated and child-specific data on both poverty and social protection coverage.

Children in developing countries are more than twice as likely as adults to live in extremely poor households.

They account for half of the estimated 767 million people living in extreme poverty worldwide, even though they only represent around a third of the population (UNICEF and World Bank 2016). Moreover, children’s experience of poverty differs from that of adults: not only they are more vulnerable to malnutrition, disease and abuse, they are also more dependent on others for support.

An ever-growing body of research has documented the importance of making social protection programmes more responsive to the specific needs of children. In fact, social protection policies do not necessarily have to target children to benefit them. For example, children can benefit from social protection by having a pensioner in their family. In addition, the design of social protection policies can foster synergies with other basic social services in the areas of health, nutrition and education, helping to achieve other SDGs and to fight multiple dimensions of deprivation faced by children.

This study provides a closer look at child-sensitive non-contributory social protection in the Middle East and North Africa (MENA) region, where child poverty remains a critical concern. A recent study in 11 Arab countries has shown that an estimated one in four children suffers from acute multidimensional poverty, meaning that they are deprived of their basic rights in two or more of the following dimensions: decent housing, health care, safe water, sanitation, nutrition, basic education and information (LAS, UN ESCWA, UNICEF, and OPHI 2017).

Social protection in the MENA region is traditionally characterised by a reliance on universal food, fuel and utility subsidies and on contributory insurance schemes. However, there is growing consensus that non-targeted subsidies disproportionately favour the wealthy and have

little effect on poverty reduction. While social insurance systems are in place for those in the civil service and in formal employment, they provide only limited protection for workers outside the formal labour market.

The non-contributory social protection schemes often target particularly vulnerable groups such as those who have lost the capacity to work due to old age and/or disability, or families that have lost their breadwinner or do not have one (e.g. orphans, widows, divorced women, or even women who are single after a certain age), resulting in low coverage of poor and vulnerable working families with children. Moreover, little is known about the proportion of children covered by programmes. This information, however, is crucial for enhancing the child sensitivity of social protection systems, so that they may reach all vulnerable children and respond to their agespecific needs.

In a context of growing budgetary deficits and fiscal consolidation, countries such as Tunisia, Morocco, Egypt, Iran, Jordan, Yemen and Saudi Arabia are phasing out or reducing food and energy subsidies and reallocating some of the accrued savings to targeted cash transfer programmes. Such reforms can, in principle, offer a good opportunity to invest in children, with the introduction of missing child-sensitive components in social protection systems, which can have positive impacts on several dimensions of children's well-being, including health, education and nutrition.